

أول كويتية متخصصة في القانون الدولي الخاص وتسعى للحصول على إجازة المحكم التجاري

فاطمة الحويل لـ «الأنباء»: لو كنت مسؤولة لألغيت جميع المزايا المادية المضافة للراتب الأساسي في المناصب القيادية

دانيا شويمان

د. فاطمة الحويل أول دكتورة كويتية متخصصة في مجال التحكيم التجاري أو القانون الدولي الخاص، وتسعى حالياً للحصول على إجازة المحكم التجاري الدولي. تقول عن سبب توجهها لدراسة القانون: «فكرة دراسة القانون جاءت أولاً من كوني متفوقة في الدراسة، حيث كنت من الخمسين الأوائل على الكويت، وثانياً أنا من خلال دراسة القانون استطيع أن أكون وسيطة لإيصال الحقوق لأصحابها غير القادرين على الوصول إليها لانعدام أو ضحالة المعرفة بتلك الحقوق أو عدم القدرة على المطالبة بها مادياً أو معنوياً. وتؤكد أن ما يدعيه البعض من أن القانون كمجال مهني لا يليق بالمرأة، هي دعوى لا تستوجب الرد حقيقة بقدر ما تستوجب مناهضة أساس الطرح، فالنجاح والتميز والإتقان لا يرتبط بجنس معين. لافتة إلى أن هذا الطرح الساذج قد عفا الدهر عليه ولا يليق بمجتمع على مستوى عال من العلم كالمجتمع الكويتي.

تقول الحويل إنها لو كانت مسؤولة لألغت جميع المزايا المادية المضافة للراتب الأساسي في المناصب القيادية حتى يترشح لها ذوو الرؤى والخبرة والعمل الجاد على أن يكون نظام المكافأة التي يحصل عليها الموظف قائماً على أساس من متابعة حثيثة لعمل الموظفين ومكافأة المنجز منهم بحق في إفادة الدولة من موقعه.. وإلى تفاصيل الحوار:



د. فاطمة الحويل متحدثة للزميلة دانيا شويمان (محمد هاشم)

كنت من أوائل الكويتيات اللاتي تخصصن في مجال التحكيم التجاري.. لم كان هذا المجال الحيوي والعالم بعيداً عن المرأة الكويتية سابقاً؟

● نعم أنا أول امرأة كويتية متخصصة في القانون الدولي الخاص (أول مبتدعة من الطالبات من جامعة الكويت في هذا المجال من دراسات القانون). أسعى حالياً للحصول على إجازة المحكم التجاري الدولي.

تخصصت في القانون ولكنك بدلا من أن تتجهي إلى المحاماة بعد تخرجك توجهت إلى إكمال دراستك في مجال تخصصي متخصص في مجال... ماذا؟

● المرأة الكويتية قريبة من كل التخصصات والمهن بظفرها الإنسانية تماماً كأخيها الرجل. إلا أن البعد الملموس لها من بعض التخصصات هو نتيجة لسوء إدارة الدولة من بعض من صناعات القرار وتفعيل القوانين التي تكفل للمواطن سعادة الرجل أو المرأة المشارة الفاعلة في كل المجالات، وهذا هو حال المرأة في كل المجتمعات حقيقة، حيث يبدأ بالاقصاء التام. فالسماح لها على استيعاب المشاركة، فالتميز في الأداء غالباً.

الم يغرك روبرو المحاماة الأسود... أم أن مجال التدريس الجامعي كان أكثر إغراء لك؟

● من أحب الأمور لنفسه منذ الصغر مساعداً الآخرين. وأجمل مساعداً كنت أقدمه وأجيد تقديمها في شرح ما استصعب على زميلاتي في المدرسة فهمة في المرحلتين المتوسطة والثانوية. جاءت فكرة دراسة القانون أولاً من كوني متفوقة في الدراسة، حيث كنت من الخمسين الأوائل على الكويت، وثانياً من أنني من خلال دراسة القانون استطيع أن أكون وسيطة لإيصال الحقوق لأصحابها غير القادرين على الوصول إليها لانعدام أو ضحالة المعرفة بتلك الحقوق أو عدم القدرة على المطالبة بها مادياً أو معنوياً. ولكن خلال الدراسة الجامعية وعلى اعتبار التخرج منها تتضح رؤى الطلبة أكثر ويرسم كل منهم خطاً واضحاً لمستقبله. وبما أنني أعشق التعليم وأجيدته بالفطرة تقدمت بطلب البعثة الدراسية وحصلت عليها لأكون مدرسة في المرحلة الجامعية.

من وجهك لدراسة القانون؟

● المحاماة رسالة عظيمة إن أخلص فيها متفقتها للحق وكرس مهاراته لتصرت. وارى وأعرف شخصياً عدداً لا بأس به من المحاميات المتصدرات في لوحة الشرف في المحاماة (الشرف الإخلاقي المهني وشرف التميز)... أما

نساء الكويت دائماً ما انطبق عليهن القول انهن شقائق الرجال، فقد كن دوماً مع إخوانهن الرجال يدا بيد وجهداً بجهد من أجل النهوض بهذا الوطن، كم من امرأة تعبت واجتهدت وتميزت حتى صارت كأنها وزير بلا حقيبة. رغبة في إلقاء الضوء على مثل هذه التجارب الناجحة والبناءة، ومن أجل وضع نموذج يحتذى أمام فتيات كويت اليوم حتى يقتدين بهن في حياتهن فيما يتعلق بالتعليم والعمل وسائر دروب النجاح، كانت هذه الصفحة «وزيرات بلا حقيبة» صفحة متخصصة نتعرف من خلالها على رائدات ومختلفات ومميزات، كل في مجالها، قامت كل واحدة منهن مقام وزير دون أن تحمل حقيبة، وساهمت بعملها، بعلمها، بتميزها، أو بنشاطها في خدمة بلدها الكويت، بل ساهمت في تغيير المجتمع إلى الأفضل.

نستعرض خلال هذه الصفحة أحاديث سيدات مميزات يروين تجاربهن الخاصة، على شكل تاريخ مختصر لقصة تميز بطلتها امرأة مميزة جداً.

للتواصل مع الصفحة

«وزيرات بلا حقيبة» صفحة أسبوعية تستضيف فيها إحدى السيدات اللاتي يعتبرن نجوماً فوق العادة، ممن لهن بصمات واضحة في خدمتهن.

للتواصل: d.chouman@alanba.com.kw



د. فاطمة الحويل

دعوى البعض بأن القانون كمجال مهني لا يليق بالمرأة لا تستوجب الرد

تعيين أول دفعة من وكيلات النيابة بشير حقيقي بأن الكويت ذات قدرات بشرية مميزة

ليس للمنصب قيمة من دون إنجاز حقيقي قائم على رؤية واضحة وعمل حقيقيين

الواسطة فساد أخلاقي ولا حياة كريمة لمجتمع حكمه المفسدون

تجربة المرأة البرلمانية وتوزيرها خطوات جيدة في استئناف التطور المعطل منذ زمن

وضع الكويتية المتزوجة من غير كويتي في ظل القوانين السارية يحمل ظلماً كبيراً

مصيبة أخلاقية (كالحمل السفاح وانجاب طفل في غير العلاقة الزوجية) أو مصيبة طبيعية كالطلاق أو وفاة الزوج غير الكويتي. على الرغم من أن المادة (9) من الدستور الكويتي تنص على أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أوصارها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة.

مثال آخر هو وضع المواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي في ظل القوانين المعنية السارية يحمل من الظلم الكثير. فأولاد تلك المواطنة لا يحصلون على الجنسية الكويتية، ولا يتمتعون بفرص وظيفية ترقى لمواطنيها وأحقيتها أولادها بفرص متكافئة مع أولاد المواطن الرجل من زوجته غير الكويتية ولا يتمتعون بتطور السلم الوظيفي التابع لديوان الخدمة المدنية بالتساوي مع نظرائهم من أبناء المواطنين الرجال. ولا تشمل المواطنة المتزوجة من أجنبي الرعاية السكنية كما تشمل نظيرها المواطن الرجل المتزوج من غير كويتية. ولا يشملها بدل الإيجار وغيرها من أوجه المواطنة الناقصة التي تعامل المواطنة الكويتية المتزوجة بأجنبي على أساسها.

ومن أهم ما تعانيه المواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي هو عدم تفعيل الإقامة الدائمة لزوجها وأولادها غير الكويتيين بما يضمن لها معهم استقرار الأسرة الذي يكفله الدستور في المادة (9) منه المشار إليها آنفاً. ذلك أن قلق المواطنة على أولادها غير الكويتيين يمتد لما بعد وفاتها حيث يتمتعون براتبها التقاعدي في حدود أضيف من تلك التي يحصلون عليها أولاد المواطن الرجل كويتية. وقد يواجهون عدم تجديد إقاماتهم.

وحصول المواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي على حقوقها المدنية كاملة هي مهمتنا نحن عضوات لجنة كويتيات بلا حدود. نطالب بتعديل القوانين بطريقة تكفل للمواطنة الكويتية حقوقها في أمن واستقرار أسرتها ورعاية أومتها المكفولين لها في مواد الدستور الأنفة الذكر.

كلمة أخيرة؟

● أود أن أقول أن الكويت عروس الخليج ما زالت تتصدر شعوب الخليج بنتاج عمل رجالها ونسائها وما زالت مقصد حملة الشهادات العليا ونوي الخبرات والباحثين عن نتائج تطبيقات أثبتت أنها تستحق العائنة واتخاذ خطواتها حجر أساس لدراساتهم الجديدة. والكويتيون يملكون كل موجبات تطور الشعوب ولابد للقانون أن يليق بهذه الموجبات ويرعاها. حتى لا تغدو قوانين بلد، نصب أميرها قائداً للإنسانية وراعياً لها، غير إنسانية في كثير من تفاصيلها كما هي عليه الآن.

نسبياً فأنا أراها خطوات جيدة في استئناف التطور المعطل منذ زمن بسبب تعطيل الكفاءات النسائية المتأهلة والقادرة حقيقة على القيام بالمهام ذات العلاقة بكفاءاتهم.

بعد أن أخذت المرأة حقها السياسي كاملاً هل من شيء ينقص المرأة؟

● ينقص المواطنة الكويتية أن تعامل على أساس من المواطنة الكاملة فتتمتع بجميع حقوقها المدنية. فلا يستقيم مع إنسانية القوانين أن يحصل المواطنون من الجنسين على ذات الشهادة في ذات العمل ويتحملن ذات الأعباء بل ويحصلان على ذات المردود المادي لعملهما فينتهي الأمر بالمواطنة، التي لا تنتهي وظيفتها حقيقة عند انتهاء ساعات العمل الرسمية بل تمتد لما بعد ذلك في متابعة شؤون الأسرة والأولاد وتعليمهم خاصة مما يجعل ساعات عملها الفعلية ممتدة زمنياً بما يفوق ساعات عمل الرجل الفعلية، ينتهي بها الأمر بحقوق مدنية أقل من تلك التي يتمتع بها المواطن الرجل.

فيالمرغم من مساواة المادة (29) من الدستور بين المواطنين الكويتيين بجنسيتهم في الحقوق والواجبات العامة، إلا أن قوانين مختلفة تفرق في معاملة المواطن الرجل المواطنة المرأة على أساس من قرارات إدارية محددة للحق القانوني أحياناً وعلى أساس من تعطيل للقانون أحياناً أخرى. فالمرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وفقاً لآخر تعديلاته السارية مثلاً يقضي في المادة الثانية أن يكون كويتياً بصفة أصلية بحق الدم لجهة الأب كل من ولد في الكويت أو خارج الكويت لأب كويتي بفض النظر عن جنسية زوجته (الأم). إلا أنه حصر حالات الحصول على الجنسية بحق الدم لجهة الأم المواطنة الكويتية في 1-الأولاد غير الشرعيين للمرأة الكويتية (المادة الثالثة من قانون الجنسية المشار إليه)، 2- المولود من أم كويتية، المحافظ على الإقامة في الكويت لحين بلوغه سن الرشد إذا كان أبوه الأجنبي (يحمل جنسية لكنها غير الجنسية الكويتية والنص بذلك لا يشمل أولاد المواطنة الكويتية من ابن عمها غير الجنسية مثلاً أسيراً أو طالقاً أمه (الكويتية) طلاقاً باناً أو توفي عنها. مع جواز (وفقاً لسلطته التقديرية) إصدار وزير الداخلية قراراً بمعاملة أولادها التي تتوافر فيهم الشروط السابق ذكرها معاملة الكويتيين لحين بلوغهم سن الرشد. خلاصة العرض المختصر لوضع المواطنة الكويتية في قانون الجنسية الكويتي هو أن أولادها لا يحصلون على الجنسية الكويتية حقيقة إلا إذا كانوا ناتجين عن مصيبة جرمية (كالغتصاب) أو

ان تنتهي. يجب أن ندرج النشء والشباب منذ الصغر على فكرة التكليف بالوظيفة مهما كانت بسيطة لما لآثارها في عمومية التخطيط للدولة وتسيير شؤونها من أهمية. فليس للمنصب قيمة من دون إنجاز حقيقي قائم على رؤية واضحة وعمل حقيقيين.

ماذا لو عرض عليك المنصب الوزاري فأبى وزارة تعتقد أن الأقرب إليك أو الأسبق؟

● لو عرض على منصب وزاري فسأختار أن أكلف بمهام كل من وزارة المالية والتخطيط، ثم أكون عضوة في اللجنة التشريعية البرلمانية لفترة مؤقتة تكفي لعدد من القرارات الأولى: إزالة جميع المزايا المادية المضافة للراتب الأساسي في المناصب القيادية لكي يترشح لها ذوو الرؤى والخبرة والعمل الجاد. على أن يكون نظام المكافأة التي يحصل عليها الموظف قائماً على أساس من المتابعة الحثيثة لعمل الموظفين ومكافأة المنجز منهم بحق في إفادة الدولة من موقعه. وثانياً حصر جميع مشاريع التنمية المخططة واستئناف العمل لإنجازها وفق أسرع خطة زمنية ممكنة باستخدام أكفأ الموظفين، وثالثاً: من خلال السلطة التشريعية البرلمانية العمل على سن قانون لمعاقبة كل من ثبت عليه التوسط لأي قريب أو صديق أو أي من معارفه للحصول على أي ميزة كانت على غير أساس من كفاءته وشهادته وقدراته. فالواسطة فساد أخلاقي ولا حياة كريمة لمجتمع حكمه المفسدون. وأتذكر ما كتبه الشاعر أحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا
صلاح أمرك للأخلاق
مرجعهم
فقوم النفس بالأخلاق تستقم
وإذا أصيب القوم في أخلاقهم فاقم عليهم ماتماً وعويلاً فالأمم تضمر وتندثر إذا ما انعدمت فيها الأخلاق.

ما رأيك في تجربة المرأة البرلمانية؟

● بما أن تجربة المرأة البرلمانية وتوزيرها حديثان

في التعليم الجامعي فمفرد 4 سنوات فقط بدأ عدد المعلومات الإناث من حملة شهادة الدكتوراه في التزايد الملحوظ في كلية الحقوق بجميع أقسامها بعودة عدد لا بأس به من المنتجعات لتقلد مهام وظائفهن. ولا شك أنهن متميزات كل في مجال تخصصها وبطريقته.

البعض يرى أن القانون كمجال لا يليق بالمرأة.. كيف ترددين؟

● بالنسبة لدعوى البعض بأن القانون كمجال مهني لا يليق بالمرأة فهذه الدعوى لا تستوجب الرد حقيقة بقدر ما تستوجب مناهضة أساس الطرح، فالنجاح والتميز والإتقان من عدمه أمور لا دخل للجنس فيها. عفا الدهر على هذا الطرح الساذج الذي لا يليق بمجتمع على مستوى عال من العلم كالمجتمع الكويتي.

كيف ترين خطة تعيين كويتيات قبل شهر ولأول مرة كوكيلات نيابة؟

● المواظبات الكويتيات يزدن في قوة المجتمع وتطوره بالعدد والكفاءة. من كإخوانهن المواطنين الرجال يخترن فيبدعن. ولا شك أن في تعيين أول دفعة من وكيلات النيابة الشهر الماضي بشير حقيقي بان الكويت دولة شعبة متميزة ذات قدرات بشرية متميزة تستأنف خطاها السريعة نحو التطور في سائر المجالات بتقليد الشخص المناسب للوظيفة المناسبة بالنظر لما تتطلبه تلك الوظيفة. فلا ننظر إلى فلاة المرأة التي أصبحت قاضية بقدر ما ننظر إلى فلاة وكالة النيابة المتميزة والمستحقة بل والقادرة على القيام بمهمة القاضي.

الم تفكري في خوض الانتخابات البرلمانية؟

● لا أفكر حالياً في منصب برلماني. بل أعمل من موقعي على إحياء احترام الذات والعلم والعمل بمفهومه الحقيقي - الوجه المصلحة البلاد العامة لا المصلحة الخاصة المحصورة في المقابل المادي للعمل فقط- في الطلبة الخريجين. فالتكليف لا التشريف النبيل يغب عن أذهان الشباب لفترة زمنية طويلة لا بد لها من

المواظبات الكويتيات يزدن في قوة المجتمع وتطوره بالعدد والكفاءة

لا أفكر حالياً في منصب برلماني موقعي على إحياء احترام الذات والعلم والعمل بمفهومه الحقيقي

الكويت عروس الخليج وما زالت تتصدر بنتاج عمل رجالها ونسائها

المرأة الكويتية قريبة من كل التخصصات والمهن بفطرتها الإنسانية